الفصل الثامن

خيارت حل المشكلة

ويضم الموضوعات التالية :

- محاور الرؤية الخاصة بالسدود
- ثلاث سيناريوهات مصرية حكومية لمواجهة سد النهضة
- اللجوء للحل العسكرى
- الحل الدبلوماسى

obeikandl.com

obeikandl.com

محاور الرؤية الخاصة بالسدود الأثيوبية :

- الحوارمع أثيوبيا حول مخطط السدود كلها وليس سدا واحدا فقط وآثارها السلبية علي دولتي المصب .

- طرح بدائل فنية للسدود الأثيوبية الضخمة لا تسبب أضرار مؤثرة علي دولتي المصب.

- مقاطعة مصر والسودان للسدود وعدم المشاركة فيها.

- التواصل مع المجتمع الدولي خاصة الجهات المشاركة في تمويل أو تنفيذ هذه السدود والقوي السياسية حول أثار هذه السدود السلبية.

كما ان الاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية في الاتفاقيات القائمة نحو مصر والسودان، الاتفاقية الاطارية في وضعها الحالي بدون مشاركة مصر والسودان تفقد معظم مميزاتها لدول المنبع لأنها لا تحقق لهم التحلل من الاتفاقيات القديمة القائمة مع كل من مصر والسودان ولا تحقق لهم الا مكاسب سياسية محلية محدودة.

أيضا الدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقيا ولن تضيف لهم

obeikandl.com

جديد، وهناك أيضا تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا ليس له تأثير بالرغم من مرور سنوات طويلة علي انشائه والدولة السادسة التي وقعت علي الاتفاقية الاطارية هي أثيوبيا التي لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائي بل تقع هي واريتريا في منبع الحوض الشرقي لنهر النيل وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخري أي قواسم مشتركة داخل الحوض ٠

من صالح دول المنبع قبل دولتي المصب العودة إلي مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط المعلقة في الاتفاقية الاطارية والعودة العادلة لن تأتي إلا بالاتفاق أولاً بين دول الحوض علي تجميد الاتفاقية لفترة زمنية معقولة يتم الاتفاق عليها يتم خلالها العودة إلي التفاوض الجاد في حالة رفض دول المنبع العودة للمفاوضات الجادة فانني أري أن تقوم مصر بالتنسيق والمشاركة مع السودان لاغلاق ملف الاتفاقية الاطارية نهائياً وعدم الالتفات الي أي مناقشات حولها وفي حالة العودة إلي المفاوضات فانني أري أنه هناك عدة مرتكزات للتفاوض تشمل مايلي: -

١- من حق جميع دول الحوض استغلال مياه النهر للتنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم٠

٢- الوضع المائي في دولتي المصب حرج جداً بل أن العديد من الاحتياجات المائية الحالية في مصر لا يتم الايفاء بها حالياً.

٣- أن مبدأ عدم الاضرار لا معني له وغير قابل للتطبيق بدون الاقرار بالممارسات التاريخية لاستغلال مياه النهر لدول الحوض كافة.

٤- ان تضمين الاجراءات التنفيذية للأخطار المسبق في الاتفاقية الاطارية ضرورة قصوي لاجراءات التفاوض والموافقة علي أي مشاريع تقام علي الأنهار المشتركة.

٥- أن المشروع الأهم في حوض النيل هو إستقطاب الفواقد المائية الهائلة والتي تزيد عن ١٥٠ مليار متر مكعب ويجب الأعداد لهذا المشروع وتسويقة للجهات المانحة وأن يكون هذا المشروع مدخلاً لاقامة محاور تنمية رئيسية في دول المنبع.

٦- أن يكون هناك اتفاقاً بين دول الحوض علي تعريف مبدأ التوافق والذي شهد إنقساماً كبيراً في تعريفه ما بين دول المنبع ودولتي المصب في اجتماعات المبادرة.

لقد أدت المشاكل المصاحبة للاتفاقية الاطارية إلي توقف اجتماعات حوض النيل الشرقي، غابت مصر والسودان عن جميع اجتماعات النيل الجنوبي،وأصبحت اجتماعات المجلس الوزاري واللجنة الفنية الاستشارية مظهراً لانقسام دول الحوض مابين دول المنبع ودولتي

المصب وتعمل دول المنبع علي التصديق المنفرد علي الاتفاقية الاطارية لتحويل المبادرة إلي مفوضية لإعادة توزيع الحصص المائية في غياب دولتي المصب، وسيتم نقل جميع أصول المبادرة الي المفوضية المزمع انشاءها بدون مصر والسودان وفي حالة عدم الوصول إلي اتفاق مناسب مع دول المنبع للعودة إلي مائدة التفاوض واصرار هذه الدول علي الاتفاقية الاطارية بشكلها الحالي، فانني أري الانسحاب الكامل من المبادرة وذلك بالتنسيق مع السودان، أو علي الأقل الاعلان رسمياً علي تعليق العضوية وتجميد المشاركة في الأنشطة علي نحو ما سبقتنا إليه السودان لا يعني ذلك عدم تعزيز العلاقات مع دول الحوض أو وقف برامج التعاون الثنائية معه.

ثلاث سيناريوهات مصرية حكومية لمواجهة سد النهضة

التعامل المصرى مع الأزمة يتم من منطلق حقيقتين مهمتين:

الاولى: إن أثيوبيا ماضية فى انشاء السد.

والثانية: إنه خطر يهدد الأمن القومى المصرى .

ووفق هذا التقدير فإن الخطة تقوم على ثلاثة سناريوهات عكف على إعدادها عدد من المسئولين رفيعى المستوى.

ويقوم السيناريو الأول على اقتراح بترشيح رئيس الوزراء وفداً من الخبراء فى مجال المياة والسدود لبدء مفاوضات مع الجانب الأثيوبى بهدف وضع تعديلات على تصميمات سد النهضة،ويقترح هذا السيناريو إجراء مفاوضات فى مدى زمنى قصير لا يتعدى أشهر يعرض خلالها الجانب المصرى على نظيره الأثيوبى تقليل كمية تخزين المياه خلف السد من ٧٤ مليار متر مكعب إلى ٣٥ مليار متر مكعب لتقليل الخسائر المصرية، كما سيتم تجهيز بدائل توفر لأثيوبيا ما قد تحققه من مكاسب اقتصادية ولكن بطرق أخرى بعيدة عن بناء هذا السد، مثل تقديم عرض مصرى بانتاج الكهرباء من السدود الأخرى الموجودة فى أثيوبيا، ويقوم الجانب المصرى بتكثيف التحركات الدبلوماسية للضغط على الدول المانحة لأثيوبيا لبناء السد وهى دول أوروبا الشرقية لوقف منح أثيوبيا باقى الدعم الممثل فى ٥ مليارات دولارا حيث حصلت أثيوبيا على مليار فقط من خلال السندات التى اكتتب عليها مواطنوها بالداخل والخارج، مع الوضع فى الحسبان ان صندوق النقد لن يدعم أثيوبيا لأنها قضية خلافية أما فيما يخص إيطاليا، فيضعها هذا السيناريو بعيداً عن دوائر الاتصالات الدبلوماسية، لأنها لم تقدم شيئاً ذا قيمة لأثيوبيا، ولكن هناك شركة خاصة هى التى تقوم بعمليات الانشاء، والوضع نفسه ينطبق على الصين التى تقوم فقط بتوفير أدوات الحفر.

وهذا السيناريو وما يشمله من حزمة حلول وبدائل سوف تقدم لأثيوبيا تم تحديد توقيته الزمنى بما لا يتجاوز الأشهر القليلة القادمة، حتى لا يدخل تنفيذ السد مرحلة متقدمة لا يمكن فيها وقفه أو التقليل من مخاطره حتى لو استدعى الامر ضخ كهرباء من مصر إلى أثيوبيا.

السيناريو الثانى تقوم فروضه على اللجوء إلى التحكيم الدولى، مثلما تم فى معركة طابا ويرتكز على أن قرارات لجان الخبراء غير ملزمة لمصر أو لأثيوبيا، إضافة إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أن أثيوبيا لا تعترف باتفاقية ١٩٥٩ التى تلزمها بعدم التعرض لمياه النيل.

السيناريو الثالث، يرتكز على أن كل الخيارات مفتوحة ومتاحة من أجل الحفاظ على أمن مصر القومى، وذلك بعد استنفاد الطرق والبدائل الأولية فى المفاوضات، ووضع حلول عملية وبدائل محددة ممكن تنفيذها لارضاء الطرفين فى فترة زمنية قصيرة، مع رفض فكرة إعادة تنفيذ عملية الحفار.

تقرير اللجنة الثلاثية

تم تكوين لجنة باتفاق الدول الثلاث في نوفمبر ٢٠١١ م بهدف الإطلاع على وثائق المشروع ودراساته ، تعزيزاً لأواصر التعاون وبناء للثقة بين الدول الثلاث ،وتبييناً للمنافع والآثار المترتبة والتوصية

بشأنها،وهذه اللجنة قد تمّ اقتراحها بمبادرة أثيوبية ، وتمّ تكوينها بواسطة مصر والسودان وأثيوبيا وتضُم ستة خبراء من الدول الثلاث بجانب أربعة خبراء عالميين في مجالات هندسة وسلامة السدود، والموارد المائية،والدراسات البيئية والاقتصادية والاجتماعية .

وإستمر عمل هذه اللجنة لمدة عام عقدت اللجنة خلاله ستة اجتماعات انعقدت في الدول الثلاث ،وقامت بأربع زيارات ميدانية لموقع المشروع وأصدرت تقريرها الختامي بإجماع كافة أعضائها، وقد استوفت اللجنة كافة الأعمال الموكلة إليها وفقا للبرنامج المعتمد من جانب الدول الثلاث، وقد تصادف خلال فترة انعقاد اللجنة الاحتفال باكتمال عملية تحويل مجرى النهر في منطقة السد وفى ختام أعمال اللجنة أكدت اللجنة على المنافع المشتركة وعدم الإضرار بأيٍ من الدول الثلاث، وإستمرار التشاور بين الحكومات الثلاث لمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة وأن تحويل مجرى النهر الأزرق لاتأثير له على كمية المياه المنسابة إلى مجرى نهر النيل وأن هذا إجراء روتينى .

والتقرير أظهر مخاوف خطيرة من الطبيعة الصخرية والجيولوجية فى منطقة بناء سد النهضة وتأثيرها على انهيار السد وآثاره الوخيمة على السودان ثم مدن الصعيد بالكامل حتى الدلتا فى حالة انهيار السد الأثيوبى، والدراسات أكدت وجود شك كبير فى الدراسات الجيولوجية

الخاصة بأساسيات السد وأثبتت تخاذل أثيوبيا عن الأخذ في الاعتبار عمل دراسات تفصيلية للتأكد من عدم إضرارها بمصر والسودان حسب ما ينص عليه القانون الدولى كما أثبت التقرير للعالم كله أن أثيوبيا لا تتعاون وأهدرت سنة ونصف من الاجتماعات ولم تنته إلى تقديم دراسات تفصيلية لكى يستخلص العلماء آثار هذا السد على مصر والسودان ومصر أضاعت عاماً ونصف في هذه الاجتماعات والوصول الى هذه المرحلة بالرغم من وجود دراسات مصرية منذ ٢٠١٠ تؤكد الآثار الوخيمة وأضرار السدود الأثيوبية،وكان المفترض استخدام هذه الدراسات والتحرك على المستوى الإقليمى والدولى من أول يوم تم وضع حجر الأساس للسد دون إخطار مصر والسودان لكى نوضح وجهة النظر المصرية وحيثياتها سواء بالتعدى على القانون الدولى أو التأثير الضار على مصر، لوقف أى تعاطف أو تمويل دولى لأثيوبيا ولكننا لم نتحرك جيداً خلال فترة العام والنصف الماضية، وأثيوبيا استغلت هذا الأمر جيداً بأن جيشت شعبها بالكامل حول هدف مشروع السد،ونشرت اكتتاباً شعبياً للسد على مستوى العالم كله، وأعلنت أهداف السد لدعم التنمية الأثيوبية وحصلت على بعض التعاطف الدولى، وقد استشعرت هذا فى وسائل الإعلام الدولية التى رددت أن من حق أثيوبيا إقامة المشروع لأنها دولة تعانى من الآثار السلبية لعدم التنمية.

اللجوء للحل العسكرى

لوحت مصر بامكانية اللجوء إلى الخيار العسكري إذا اقتضى الأمر لمواجهة المخاطر التي قد تشكل ضرراً على أمنها المائي في حالة استمرار أثيوبيا في بناء سد النهضة على النيل الأزرق دون إجراء دراسات كافية.

وأكد أيمن علي مستشار الرئيس المصري أن كل الخيارات مفتوحة في التعامل مع قضية سد النهضة الذي تعتزم أثيوبيا تشييده وقال جميع الخيارات مفتوحة أمام مصر في التعامل مع قضية السد الأثيوبي، ولابد لمصر أن تضمن مصالحها المائية وتدافع عنها وأنه من حق مصر أن تدافع عن مصالحها ومن حق الشعوب الأخرى أن تبحث عن مصالحها.

الحل الدبلوماسى

كثيرون من الخبراء والمحللين يجمعون على الحل الدبلوماسى ويرفضون الحل العسكرى حيث أجمع العديد من المسؤولين والخبراء العسكريين في مصر على أن فكرة توجيه ضربة عسكرية إلى سد النهضة،الذي تقوم الحكومة الأثيوبية بتشييده على مجرى النيل الأزرق، تُعد أمراً مستحيلاً، رغم تأكيدهم على أن هذا السد سيؤدي إلى الإضرار بحصة مصر من مياه النيل واعتبر أسامة هيكل،أن الوضع حالياً يختلف

عما كان عليه في سبعينيات القرن الماضي، عندما وجه الرئيس المصري الراحل، أنور السادات،تحذيراً شديد اللهجة إلى الجانب الأثيوبي بأن إقامة أي مشروعات على مجرى النيل، تلحق ضرراً بالمصالح المصرية ستواجه بكل قوة وحسم وقال هيكل، في تصريحات لـ CNNبالعربية، إن المجتمع الدولي أصبح ينظر إلى العلاقات بين الدول من منطلق المصالح المشتركة، وليس فرض الأمر الواقع، وبالتالي فإن إقدام أثيوبيا على بناء هذا السد لاستغلال مواردها المائية يحظى بتأييد دولي، إلا أنه يجب في الوقت نفسه ضمان عدم المساس بحصتي مصر والسودان من المياه.

وشدد الوزير المصري السابق على أنه لا بديل الآن إلا عن طريق المفاوضات،وعلى الخارجية المصرية التحرك بشكل عاجل وعلى مختلف المستويات، لشرح تأثير هذا السد على مصر، والتي تعاني نقصاً حاداً في الموارد المائية، قلصت نصيب الفرد من حوالي ٢٠٠٠ متر مكعب عام١٩٨٨،إلى أقل من ٥٥٠ متر مكعب في العام الجاري.

والخبير الأمني والاستراتيجي، اللواء أحمد عبد الحليم، يرى أن الحل الدبلوماسي هو الأمثل في التعامل مع قضية سد النهضة، مستبعداً قيام مصر بأي عمل عسكري، وأن ضرب السد لن يؤدي إلى النتائج المرجوة منه، ولن يفيد بشكل كبير واعتبر نائب رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق، اللواء محمد علي بلال، أن توجيه ضربة عسكرية إلى

سد النهضة، يُعتبر تحدياً للعالم أجمع، وأن مثل هذا العمل العسكري سيؤدي إلى دخول مصر في مواجهة مع كل الدول التي لها رعايا يعملون في السد، ومنها الصين وإسرائيل فمصر ليست في وضع يسمح لها الآن بمواجهة كل هذه الدول، حيثً أن الولايات المتحدة هي من قامت بالتخطيط لهذا السد، وتقوم إسرائيل بتقديم الدعم الفني لعملية الإنشاء.

obeikandl.com